مـــركـــز الإتـــحـــاد
للأبـــحـاث والـتـطـويـــر

متابعة حالة

تاريخ الإصدار :30 - 4 - 2024

# المخاوف الإسرائيلية من قرارات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية

# المخاوف الإسرائيلية من "قرارات الاعتقال" الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية

**تمهيد:**

في 29 ديسمبر/ كانون الأول 2023، قدمت جنوب أفريقيا طلبًا لمحكمة العدل الدولية لإقامة دعوى ضد "إسرائيل" فيما يتعلق بانتهاكاتها الجسيمة لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة. وقد طلبت جنوب أفريقيا من المحكمة "الإشارة إلى تدابير مؤقتة من أجل حماية الفلسطينيين في غزة من أي ضرر جسيم إضافي، وغير قابل للإصلاح" بموجب الاتفاقية، ولضمان امتثال "إسرائيل لالتزاماتها بعدم المشاركة في الإبادة الجماعية، ومنعها والمعاقبة عليها".

وفي 26 يناير/ كانون الثاني 2024، أصدرت المحكمة أمرها بناء على طلب جنوب أفريقيا. ومن خلال المعطيات التي توفرت حتى هذه اللحظة، فإن المحكمة لم تكن حاسمة وواضحة بخصوص إصدار أوامر "لإسرائيل بوقف إطلاق النار"، وهذا ما جعل الكيان المؤقت يتفاعل (بطريقته الخاصة) مع التدابير الاحترازية. وبمعنى آخر؛ وعلى الرغم من أهمية قرار المحكمة العدل الدولية، إلا أن الأمر في نهاية المطاف، وكأي محكمة وطنية تحتاج لجهاز تنفيذي كي ينفذ الأحكام، وسوف يعود لمجلس الأمن الذي تستطيع الولايات المتحدة أن تعطل دوره باستخدام حق النقض (الفيتو).

ولكن المتفق عليه من قبل مجمل الخبراء والمتخصصين في مجال القانون الدولي، أنّ تحميل الكيان الصهيوني المسؤولية عن انتهاك قواعد اتفاقية منع الإبادة الجماعية وعدم التزامه بها، كفيل بتحريك الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية الدولية التي بات على المدعي العام فيها تحريك الشكاوى المرفوعة ضد الافراد (قادة عسكريين وضباط وشخصيات سياسية إسرائيلية) لارتكابهم جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في حق الفلسطينيين في غزة.

وعليه، وبعد تعثُّر مسار محكمة العدل الدولية في وقف جريمة الإبادة في قطاع غزة على الأقل في المدى المنظور، بدا مسار التحرك امام المحكمة الجنائية الدولية الممكن قانونا وحقوقيا لملاحقة ومحاسبة قادة الكيان الصهيوني على جرائمهم بحق السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

## 1. مسار المحكمة الجنائية الدولية وأهميته في هذه المرحلة

واقعيا لا يستبعد أن تكون الولايات المتحدة هي من يقف وراء عزم المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مع الإشارة إلى أن أي تحرك قضائي ضد الكيان المؤقت يتسم بالبطء الشديد. ويذهب الاعتقاد إلى أنّ الولايات المتحدة هي من حركت هذا الملف للضغط على نتنياهو للكف عن عناده والقبول بصفقة تبادل، إلى جانب التفاهم حول اجتياح رفح جنوبي قطاع غزة.

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الامريكية هي الممسكة بزمام المحكمة الجنائية الدولية، ولديها قرار بألا تستمر الحرب على غزة، وربما في هذه المرحلة هي تريد تطويع نتنياهو، لذلك هناك نوع من تصفية الحسابات الداخلية في الكيان، ومحاولة الاستفادة مما يجري.

إنّ التلويح بورقة المحكمة الجنائية الدولية هو آخر المطاف، وقد افتعل الآن من أجل إجبار نتنياهو على حل في غزة، فناتنياهو اليوم أمام معضلة "إما يحاكم بالخارج أو تنهار حكومته ويحاكم داخليا.

إنّ تحرك المحكمة الجنائية الدولية ضـــد قادة الكيان المؤقت وارد لأنه يرتكز على ما يســـمى الدائرة التمهيدية داخل المحكمة التي تتولى إصـدار مذكرات التوقيف مثلما حدث مع الرئيس السـوداني المعزول عمر البشـير والرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين.

صحيح أنّ المحكمة تتعرض لضغوط سياسية كبيرة، لكن إصدارها سابقا أوامر اعتقال لرؤساء دول يقوي موقفها، خاصة أنها تعد حديثة وتحاول أخذ شرعية دولية وملاحقة الأفراد المتورطين. وتبدو اليوم سمعة هذه المحكمة على المحك.

إنّ الكيان المؤقت اليوم، يواجه لأول مرة في تاريخه إمكانية إصـــدار مذكرات اعتقال لقيادته، وعلى المحكمة الجنائية الدولية الاسـتفادة من قرار محكمة العدل الدولية بشـأن قضـية الإبادة في غزة لإصـدار أوامر التوقيف. وبالتأكيد أنّ الإسراع في إيقاف الحرب سيسرّع بدوره من إصدار مذكرات الاعتقال لأن الضغط السياسي سوف يقل على المحكمة.

### 2. المخاوف الاسرائيلية

في إشـارة لدور الإدارة الامريكية في تحريك المحكمة الجنائية الدولية في هذا التوقيت المفصـلي من الحرب، تشـير بعض الأوساط الإسرائيلية القلقة والمربكة بسبب هذا التحرك إلى:

- إنه تســونامي ســيجتاح كل شيء: ســيضرــ بفرص إعادة المخطوفين (الأسرى)، وســيدفن التطبيع مع الســعودية، وسيؤدي إلى وقف فوري لمدفوعات إسرائيل (المالية من أموال الضرائب) إلى السلطة الفلسطينية.
- إنّ الرئيس الأميركي جو بايدن، هو الوحيد الذي يمكنه إيقاف هذا، لكنه حاليا يمتنع عن التصرف.
- انتقاد الإدارة الأميركية بسـبب عدم اتخاذها موقفا واضـحا ضـد فكرة إصـدار مذكرات اعتقال دولية بحق نتنياهو، وغالانت، وهليفي.
- إن المحكمة لن تصـــدر مذكرات الاعتقال هذه من دون دعم علني أو سري من الولايات المتحدة. "أين الرئيس الأميركي بايدن؟ ولماذا يصمت في حين أن إسرائيل قد تكون تحت التهديد؟"
- هناك خشية إسرائيلية فعلية من أن هذا (الإجراء) قد يحدث في الأيام المقبلة، وربما حتى قبل نهاية هذا الشهر.
- نتنياهو بنفســه يجري محادثات كثيرة حول هذه المســألة، ومن يقوم بتنســيق المعالجة هو رئيس مجلس الأمن القومي تســـاحي هنغبي. وهو لديه مخاوف كبيرة من هذه الإمكانية، ومحاولاته العمل على جميع القنوات الدبلوماسية والسياسية من أجل إحباط خيار أن يقوم المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية كريم خان، بإصدار مذكرات الاعتقال.
- هناك إشارات وصلت للكيان من جهات قضائية كبيرة أن المدعي العام أصبح "ناضج" لاتخاذ هذا القرار.

### 3. الاستعدادات الإسرائيلية لمواجهة قرار المحكمة

- يبذل الكيان جهودًا منسقة، حيث يقود مجلس الامن القومي الحملة لمنع خطط المحكمة الجنائية الدولية لإصدار أوامر اعتقال ضد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وغيره من كبار المسؤولين الإسرائيليين.
- محاولة التعمية على الاتهامات الموجهة للكيان بتجويع المدنيين الفلســـطينيين في غزة من خلال دعم ما يســـمى الرصيف الإنساني المؤقت قبالة غزة، لإضعاف حملة المحكمة الجنائية الدولية.

- إن نتنياهو "تحت ضغط غير عادي" بشأن احتمال صدور مذكرة اعتقال بحقه وضد إسرائيليين آخرين من قبل محكمة الأمم المتحدة في لاهاي، الأمر الذي سيشكل تدهورا كبيرا في مكانة "إسرائيل" الدولية.
- يقود نتنياهو "حملة متواصلة عبر الهاتف" لمنع إصدار مذكرة اعتقال، مع التركيز بشكل خاص على إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن.
- تعمل الحكومة الإسرائيلية على افتراض أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، قد يصدر هذا الأسبوع أوامر اعتقال بحق نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي.
- أجرى مكتب رئيس الوزراء "مناقشة طارئة" حول هذه القضية
- اصدار تعليمات للبعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في جميع أنحاء العالم بالاستعداد لموجة شديدة من معاداة السامية إذا أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال.
- تأكيد ناتنياهو وقادته أنّ أي قرارات ستتخذها المحكمة الجنائية الدولية لن تؤثر على تصرفات إسرائيل، لكنها ستشكل سابقة خطيرة. حيث قال نتنياهو في بيان عبر تطبيق تيليغرام: "تحت قيادتي، لن تقبل إسرائيل أبدا أي محاولة من المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي لتقويض حقها الأساسي في الدفاع عن نفسها". رغم أن القرارات التي اتخذتها المحكمة في لاهاي لن تؤثر على تصرفات إسرائيل، إلا أنها ستشكل سابقة خطيرة تهدد الجنود والشخصيات العامة".

**الاستنتاجات:**

- الإشارة إلى أنّ "إسرائيل" ليست عضوا في المحكمة الجنائية الدولية (غير موقعة ولا مصادقة على النظام الأساسي لروما) ولا تعترف بولايتها القضائية، لكن تم قبول الأراضي الفلسطينية كدولة عضو في عام 2015.
- يشعر الكيان (حكومته وقادته السياسيين والعسكريين وعلى رأسهم ناتنياهو) بقلق متزايد من احتمال إصدار المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال.
- هناك انحياز مطلق من رئيس الجنائية الدولية كريم خان الذي جاء مهرولا في بداية معركة طوفان الأقصى للقاء أقارب الإسرائيليين الذين قتلوا في هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول، مقابل لقاء خاطف مع الفلسطينيين.
- ملاحظة: أنّ المحكمة الجنائية الدولية احتاجت أسبوعين فقط لإدانة بوتين في حربه على أوكرانيا، لكنها لم تتحرك ضد نتنياهو رغم دخول الحرب شهرها السابع.
- يبدو هناك استثمار سياسي داخل الكيان المؤقت لتطويع نتنياهو -وربما خارجي- تقف خلفه الولايات المتحدة التي استمرت في ابتلاع إهانات "إسرائيل" من أجل إبقاء العلاقة الإستراتيجية العميقة مع واشنطن.
- التذكير بأنّ نتنياهو مراوغ وسلوكه لا يقول إنه انتهى، بل يعتمد على مسارين أحدهما إستراتيجي يذهب لتحقيقه بكل ما أوتي من قوة وهو استمرار الحرب، في حين الآخر استعراضي تكتيكي لامتصاص ردة الفعل الداخلية والخارجية.